



الدرس السابع:

الاستثمار المستدام وتأثيره الإيجابي في منظومة التنمية المستدامة

يشهد الاستثمار المستدام طفرة سريعة، ويتوسع حجم هذه الاستثمارات يوماً بعد يوم، حيث تشير التقارير الاقتصادية الحديثة إلى أن هذا النوع من الاستثمار فتح آفاقاً واعدة، وأسس لسوق استثمارية جديدة، تراعي ضمن ما تراعي العوامل البيئية والمنافع الاجتماعية لهذه الاستثمارات، حيث يسعى الاستثمار المستدام إلى المواجهة بين المتطلبات البيئية والاجتماعية وبين الأهداف الربحية التي يسعى إليها. يشير تقرير شركة جي بي مورغان المتخصصة في الشؤون الاستثمارية أن قيمة الاستثمارات المستدامة وصلت ما قيمته 3 تريليون دولار، بينما يقدر التعاون الدولي للاستثمارات المستدامة قيمة سوق الاستثمارات المستدامة بـ 31 تريليون دولار. ما هي الاستثمارات المستدامة؟ وما هي الآفاق الجديدة التي تفتحها هذه الاستثمارات؟ وما مميزات هذا النوع من الاستثمار؟

أولاً: تعريف الاستثمار المستدام

الاستثمار المستدام (Sustainable investment) : هو أحد فروع الاستثمار وتتوافق فيه ثلاثة معايير رئيسة؛ وهي: حوكمة المؤسسات، والمعايير البيئية، والاجتماعية، ويمكن إضافة أي معايير أخرى تكون مبنية على قيم أخلاقية، أو معنوية، تحدث تأثيراً إيجابياً في الاقتصاد، أو البيئة، أو المجتمع ككل؛ لتحقيق عائدات مالية في الأجل الطويل²⁶.

وهناك حواجز عديدة تدفع المستثمرين للإقبال على هذا النوع من الاستثمار؛ وهي: تحقيق عوائد مالية واستثمارية دون التأثير على مساهماتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتجنب الاستثمارات التي لا تفي بمعايير المعتقدات والقيم الأخلاقية الضارة بالبيئة أو المجتمع.

²⁶ منقول عن د. إسلام جمال الدين شوقي، الاستثمار المستدام على الموقع التالي:

وهو استثمار يأخذ بالاعتبار العوامل البيئية والمنافع الاجتماعية كمحددات أساسية لهذه الاستثمارات. خلال السنوات الأخيرة شهد هذه الاستثمارات توسيعاً وانتشاراً مع تصاعد الاهتمام بقضايا المناخ وكذلك مشاكل التنمية، هذا الانتشار شمل العديد من الدول، ففي فرنسا أعلنت وحدة تسيير الثروة في بنك BNP أن البنك يستثمر 12 مليار يورو في سوق الاستثمارات المستدامة، واعتبر البنك أن نسبة نمو هذه الاستثمارات تصل 50% كل سنة، وذلك منذ سنة 2011. وفي بلجيكا تقدم مؤسسة BNP Paribas Fortis للخدمات المصرفية استثمارات مستدامة لزبنائها حيث تصل نسبة هذه الاستثمارات 7 مليارات يورو، وترتبط هذه المؤسسة المصرفية بـاستثماراتها بالمنافع الاجتماعية المترتبة على الاستثمار، وذلك من خلال دعم مالي لـ 20 مشروع سنوياً. وفي إيطاليا ساهمت الاستثمارات المستدامة في تمويل العديد من النشاطات الاجتماعية من ضمن هذه النشاطات دعم مبادرة Telethon وهي مبادرة تأسست في استراليا مهتمة برعاية الأطفال، وتحسين وضعهم. أما في آسيا التي تسابق الزمن في مواكبة كل جديد للاستفادة من عامل السرعة، فقد أطلقت مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية أسهم خاصة بالاستثمارات المستدامة، حيث يمكن للمستثمرين الوصول إلى منصة خاصة بهم وإدارة أسهمهم من خلال منظومة SDG.

• مُسميات وأشكال الاستثمار المستدام:

يطلق المستثرون على الاستثمار المستدام أوصافاً وأسماءً عديدة، على حسب تركيزهم، أو اهتماماتهم، أو أولوياتهم؛ مثل الاستثمار التأثيري، الاستثمار الأخلاقي، الاستثمار المسؤول اجتماعياً، الاستثمار القيمي، الاستثمار الأخضر، أما عن أشكال الاستثمار المستدام فيمكن ممارسته من خلال الأسهم والسندات، والنقد، والاستثمارات البديلة.

ثانياً: مميزات الاستثمار المستدام:

ويتميز الاستثمار المستدام عن نظيره التقليدي بعدة خصائص:

1/ دعم الخطط الحكومية:

مع زيادة التحديات التي تواجهها البيئة، والتي من بينها ظاهرتا التغيرات المناخية والاحتباس الحراري، اللتان تؤرقان دول العالم، يأتي الاستثمار المستدام ليلعب دوراً كبيراً في الخطط الحكومية بالتخفيض من تداعيات التأثيرات المناخية.

ويلعب الاستثمار المستدام دوراً قوياً في الحفاظ على البيئة من خلال توجيهه وعي المستثمر نحو أهمية الحفاظ على البيئة، وتحقيق العائد الناتج من المنافع الاجتماعية، التي هي من أساسيات الاستثمار المستدام؛ من خلال خلق فرص عمل، أو عمل مشاريع تنموية تساعده طبقة الدخل المحدود على تحسين وضعها المعيشي.

2/ مراعاة الأبعاد الاجتماعية:

تقوم استراتيجية البعد الاجتماعي التي يحققها الاستثمار المستدام على دعم المشاريع الصغيرة، وخلق مواهب جديدة، ومراعاة القوانين الدولية؛ مثل قوانين عمالة الأطفال، والعمل القسري، كما يراعي الاستثمار المستدام القضايا الاجتماعية للأفراد؛ كالتعليم، والصحة، ومراعاة المعايير الصحية والأمان في أماكن العمل، ومراعاة حقوق الإنسان.

3/ استثمار صديق للبيئة:

يقوم الاستثمار المستدام على اختيار أنشطة اقتصادية صديقة للبيئة، تراعي البيئة وتحافظ عليها، والابتعاد عن الأنشطة الاقتصادية التي تحدث تلوثاً أو ضرراً بيئياً؛ ما ينعكس بالسلب على التنوع البيولوجي. وبشكل عام، يراعي الاستثمار المستدام، تأثير الأنشطة الاقتصادية على البيئة، ومدى تأثرها بنوعية النشاط.

أهمية الاستثمار المستدام:

ثمة حواجز عديدة تدفع باتجاه الاستثمار المستدام، ومن بينها المعتقدات والقيم والأهداف الشخصية أو استراتيجية الاستثمار أو أهداف العائد المالي طويل المدى، أو حتى السياسات والأنظمة الحكومية. ويهدف المستثمرون الذين يتجهون إلى الاستثمار المستدام إلى تحقيق

عائدات مالية واستثمارية جيدة ومعقولة دون أن يؤثر ذلك في مساهمتهم الإيجابية في البيئة والمجتمع والتنمية الاقتصادية المستدامة؛ فقد يسعون بجدية إلى هذا النوع من الاستثمارات التي تساهم في حماية البيئة أو لها مساهمة إيجابية في المجتمع، أو ببساطة ربما يتتجنبون أو يستبعدون الاستثمارات التي لا تفي بهذه المعايير أو التي يُنظر إليها بأنها غير أخلاقية أو ضارة بالبيئة أو المجتمع. ويعتمد ذلك في العادة على مقاييس رئيسية، أو يضع مؤشرات أداء معينة في مجالات البيئة والمجتمع والحكومة يجب أن تتم تلبيتها حتى يفكر المستثمر في إضافة استثمار معين إلى محفظته الاستثمارية كما هو مبين بتوسيع أدناه. ويعتمد المستثمرون في الاستثمارات ذات المردود الاجتماعي (Socially responsible investors) على مقاييس بيئية واجتماعية وحوكمة مختلفة عند تقييم استثمار ما، حيث يتبنى بعض المستثمرين تلك الاستراتيجيات لإدارة المخاطر المرتبطة، على سبيل المثال، بالمناخ والإضرار بالسمعة التي تلازم الأنشطة الاقتصادية غير المسؤولة، مما قد تؤثر في أداء استثماراتهم على المدى الطويل، في حين قد يعتقد مستثمرون آخرون بأن أداء هذه الاستثمارات على المدى الطويل سوف يكون أفضل مالياً من أداء الاستثمارات الأخرى وأنها ستحقق عائدات استثمارية أعلى، وقد أيدت دراسات بحثية عديدة هذا الاعتقاد.

تتألف هذه الفئة في المستثمرين من أفراد، يشملون مستثمرين أفراد عاديين وأفراد من أصحاب الثروات ومكاتب عائلية وصناديق استثمار وصناديق معاشات وجامعات ومؤسسات ومنظمات غير ربحية وجهات حكومية وحتى مؤسسات دينية. كما توجد المئات من مؤسسات إدارة الاستثمار في جميع أنحاء العالم تقدم لهؤلاء المستثمرين صناديق وأدوات استثمار مستدام.

الأساليب الرئيسية لتحقيق الاستثمار المستدام، يشير الاستثمار المستدام إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة الاستثمارية، فهو بشكل عام أسلوب استثماري واسع النطاق يعمل على توفير رؤوس الأموال الاستثمارية للشركات أو المشاريع التي يتم تشغيلها وإدارتها بطرق تدعم الاستدامة طويلة المدى.

تُستخدم ثلاثة أساليب رئيسية في الاستثمار المستدام:

1/ دمج معايير البيئة والمجتمع والحكومة (ESG) :

الأمر الذي يعني إدخال هذه المعايير في تحليل الاستثمار وفي تكوين المحفظة الاستثمارية في كل مكونات مجموعة من فئات الأصول. ويدمج هؤلاء المستثمرات العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الحكومة في عملية الاستثمار كجزء من التحليل الموسع للمخاطر والعائدات، حيث لا يكتفي المستثمرات باستخدام الأساليب الكمية التقليدية لتحليل مجموعة المخاطر والعائدات المالية، بل ينفذون تحليلات كيفية وكمية لممارسات وأداء الشركة أو الاستثمار، وأيضاً ممارسات وأثر البيئة والمجتمع والحكومة. ومن هنا أصبح هذا الأسلوب يتحول إلى عملية لفحص أو تقييم الفرص الاستثمارية استناداً إلى معايير البيئة والمجتمع والحكومة، ويشمل ذلك عمليات فحص إيجابية وسلبية. ويتم الفحص الإيجابي عندما يسعى المستثمر إلى امتلاك شركات مربحة تقدم مساهمات إيجابية للبيئة أو المجتمع، مثل الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة أو «الطاقة النظيفة». وعلى نقيض ذلك، يتم الفحص السلبي عندما يرغب المستثمر في تجنب الاستثمار في شركات تكون منتجاتها وممارساتها التجارية ضارة بالأفراد أو المجتمعات أو البيئة. ومن الأفكار الخاطئة التي قد يتبنّاها الكثير من المستثمرين والتي تؤدي إلى إjection بعضهم عن هذه الفرص الاستثمارية لأنها تقلص «مجال استثماراتهم» هي الافتراض بأن هذا الفحص إقصائي أو أنه ينطوي على فحص سلبي فقط. ويترافق استخدام عمليات الفحص الإيجابي للاستثمار ذي المردود الاجتماعي بشكل متزايد ومتكرر عند الاستثمار في شركات تنتهج ممارسات جيدة في مجالات البيئة والمجتمع والحكومة. كما يمكن للمستثمرين إدخال مسائل تتعلق بالبيئة والمجتمع والحكومة في عملية الاستثمار عن طريق قياس أداء الشركات مقارنة بنظيراتها لتحديد ما يعرف باسم الفرص الاستثمارية «الأفضل في فئتها» استناداً إلى المسائل التي تتعلق بالبيئة والمجتمع والحكومة.

2/ يتحقق إشراك المساهمين ورعاية مصالحهم عندما يقوم المستثمرات بدور فعال من خلال امتلاك أسهم في الشركات للتأثير في هذه الشركات لتحسين ممارساتها في مجالات البيئة والمجتمع والحكومة. وعادة يتحقق دعم مصالح المساهمين من خلال ممارسة حقوق

التصويت الممنوحة للمساهمين وتسجيل قراراتهم التي تتعلق بموضوعات هامة وذات صلة مثل حوكمة الشركة وتغيير المناخ والتوازن بين الجنسين والمجتمع وممارسات العمل وغيرها. وتؤدي مشاركة المساهمين في المناقشات واحترام قراراتهم إلى إحداث ضغط إيجابي من المستثمرين على إدارة الشركة وغالباً ما يحظى ذلك باهتمام إعلامي ويتفق الجمهور حول المسائل الاجتماعية والبيئية والعملية. وتهدف القرارات التي يؤيدوها المستثمران في الاستثمار ذي المردود الاجتماعي إلى تحسين سياسات الشركة وممارساتها، وتشجيع إدارة الشركة على ممارسة المواطننة المؤسساتية الجيدة وتعزيز القيمة التي تعود على المساهم والأداء المالي على المدى الطويل.

3/ الاستثمار المؤثر Investing Impact: عبارة عن استثمارات هادفة ترمي إلى حل مشاكل اجتماعية أو بيئية وتحقيق عائد مالي معقول في نفس الوقت. فعلى سبيل المثال، قد يوجه المستثمران في هذا المجال رؤوس أموالهم إلى مجتمعات فقيرة أو نامية أو محرومة من الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات الخدمات المالية التقليدية مثل المصارف، أو قد يقدمون التمويل للشركات الصغيرة والخدمات المجتمعية الحيوية، مثل الإسكان متوسط التكلفة ورعاية الأطفال والتعليم والرعاية الصحية. وتركز بعض الاستراتيجيات على العائد المالي مع العمل على تحقيق المنفعة للمجتمع. وتولي أساليب استثمارية أخرى اهتماماً خاصاً بالتأثير الاجتماعي حيث تكتفي بالعائدات التي تكون أقل من العائدات السائدة في السوق أو عائدات تسدد أصل المبلغ فقط.

تضارف استراتيجيات الاستثمار المستدام للتشجيع على ممارسة الأعمال المسؤولة وتخصيص رأس المال للمنفعة الاجتماعية والبيئية في مختلف قطاعات الاقتصاد. وفي الوقت الحاضر، يتبنى المستثمران جميع هذه الأساليب الثلاثة لبناء محافظهم الاستثمارية أو سياسات الاستثمار القائم على الاستدامة. ومن ناحية أخرى، لجأ بعض المستثمرين أيضاً إلى ما يسمى «استثمار الاستدامة الموضوعية» (Sustainability Investing Themed)، أي اختيار أصول تهم على وجه التحديد بالاستدامة في صناديق ذات غرض (موضوع) واحد أو أغراض متعددة. قبل دراسة خيارات وتصرفات الاستثمار، يجب على المستثمرين

النظر في دوافعهم لممارسة الاستثمار ذي المردود الاجتماعي ومسائل البيئة والمجتمع والحكومة ذات الأهمية لهم، حيث يساهم ذلك في حصر تحديد فرص الاستثمار الأنسب لاحتياجاتهم وأهدافهم من حيث العائد المالي والمخاطر.

الأدوات المالية المتاحة في الاستثمار المستدام الشركات المدرجة: امتلاك أسهم في شركة يمنح المستثمر قناة لطرح مسائل البيئة والمجتمع والحكومة ذات الأهمية. ويعتبر تقديم قرارات المساهمين والتصويت بفعالية في الجمعيات العمومية والمشاركة في النقاشات الجادة مع إدارات الشركات من الطرق التي يمكن اتباعها لاستخدام الأسهم التي يمتلكها المستثمر للتأثير في ممارسات الشركات في مجالات البيئة والمجتمع والحكومة وتشجيعها على تحسين هذه الممارسات. كما يمكن للمستثمر الاطلاع على الواقع الإلكتروني للشركات التي يتم تداول أسهمها بين الجمهور للتحقق ما إذا كانت الشركة تنشر تقاريرها عن سياساتها وممارساتها وأدائها في مجالات البيئة والمجتمع والحكومة. ففي العادة يتم نشر ذلك في تقرير مستقل عن الاستدامة أو يتم الإفصاح عنه في التقرير المالي السنوي للشركة. والشركات عادة تكون ملزمة بنشر هذه المعلومات في تقريرها السنوي عن حوكمة الشركات. وتُصنف بعض المصادر الشركات أو ترتيبها ضمن فئات البيئة والمجتمع والحكومة. فعلى سبيل المثال، قامت بعض الجهات المتخصصة في وضع المؤشرات بتطوير مؤشر لمعايير البيئة والمجتمع والحكومة لاستخدامه في تقييم وترتيب مجموعة مختارة من الشركات المسؤولة في مجالات البيئة والمجتمع والحكومة في أسواق الأسهم في الدول العربية ولمتابعة أدائها في مجالات المسؤولية تجاه البيئة والمجتمع والحكومة بالمقارنة مع شركات أخرى في المنطقة.

السندات والصكوك: السندات والصكوك الخضراء هي أدوات تُستخدم لتمويل مشاريع تعود بمنافع على البيئة والمناخ. وأغلب السندات والصكوك الخضراء الصادرة حتى اليوم هي إصدارات حكومية، وتُصنف بأنها خضراء استناداً إلى «استخدام عوائدها» وارتباطها بأصول أو مشاريع خضراء. ويتم تخصيص عوائد هذه السندات للمشاريع الخضراء ولكنها مدروسة بميزانية الجهة المصدرة بالكامل الصناديق: ادة ما تشير الفلسفة الاستثمارية

للصندوق كما هي واردة في نشرة اكتتاب الصندوق إلى أي معايير استدامة أو العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الحكومة التي يضعها فريق إدارة الاستثمارات لدى الصندوق في حسابه عند اختيار محفظة الصندوق الاستثمارية. ومن بين الأمثلة على ذلك ممارسات التصويت والسياسات المتعلقة بمسائل البيئة والمجتمع والحكومة في الشركات التي يتم الاستثمار فيها، أو الاستثمار في شركات أو تمويل يركز على الجوانب البيئية أو الاجتماعية وما إلى ذلك. أيضاً يتعين وضع قواعد إرشادية لترخيص شركات إدارة الصناديق التي تبلغ قيمة أصولها الخاضعة للإدارة في سنغافورة على سبيل المثال مليار دولار سنغافوري أو أقل لتسجيل هذه الشركات.

ما هي التحديات التي تواجه المستثمرين في الاستثمار المستدام؟

لا يوجد قدر كافٍ من المعلومات عالية الجودة والمتسقة والشاملة عن ممارسات الاستدامة في الشركات وهو ما قد يثير خيبة أمل المستثمرين. وبالرغم من ذلك، يسعى العديد من مزودي خدمات المعلومات وغيرهم من مزودي الخدمات والمنصات المشابهة إلى علاج هذه المشكلة في الوقت الراهن. وعلاوة على ذلك، مع اقتراب تطبيق أنظمة تفرض على الشركات الإفصاح عن قدر كبير من المعلومات المتعلقة بممارساتها في الاستدامة بناءً على المعايير الدولية لإعداد التقارير لن تكون هناك مشكلة في توفر المعلومات وتوافقها. وقد أبان قطاع لا يستهان به من المستثمرين عن مخاوفهم من أن بعض جوانب الاستثمار المستدام قد تجلب بعض الصعوبات، لأن ينطوي هذا الاستثمار على مخاطر معينة غير مرتبطة بأنواع أخرى من الاستثمار مثل المخاطر التنظيمية والتكنولوجية والتجارية والتي ترتبط على سبيل المثال بمحال الطاقة المتجدددة والجديدة والطاقة النظيفة، والمخاطر التي تواجه بعض الاستثمارات المؤثرة اجتماعياً التي تتم في أسواق غير متقدمة، حيث تواجه شركة أو مؤسسة غير هادفة للربح مجموعة فريدة من هذه التحديات.

وفي بعض الأحيان يكون المعروض من الفرص الاستثمارية التي توفر الحجم والتأثير والعائد المالي أقل من الطلب. ونتيجة لذلك، قد يعاني المستثمرون في الاستثمارات المؤثرة الإحباط عند البحث عن فرص استثمارية تتناسب مع معايير الاستثمار واعتبارات الاستدامة

المعتمدة لديهم. وعند تنفيذ استثمار ما، قد يتبيّن أن من الصعب الوصول إلى استراتيجية تخارج مجديّة إلا إذا كان هناك سوق تداول نشط لهذه الأدوات. وقد يفقد العديد من المستشارين الماليين الخبرة الازمة في مجال الاستثمار المستدام. ويتأخّص حل هذه المشكلة في أن يبحث المستثمرون عن صناديق استثمار تركز على الاستثمار الذي يتبنّى اعتبارات البيئة والمجتمع والحكومة، حيث يتولّى المستشارون المهنيون إدارة و اختيار الأوراق المالية الأساسية لهذه الصناديق.

أبرز النتائج:

- ✓ يشير الاستثمار المستدام ذو المردود الاجتماعي إلى استراتيجيات الاستثمار التي تسعى إلى دمج القيم البيئية والاجتماعية والأخلاقية الأخرى في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية إضافة إلى أهداف تحقيق العائد المالي.
- ✓ وكمسـتـمـرـ نـشـطـ، يـمـكـنـكـ المـسـاـهـمـةـ بـقـوـةـ فـيـ تعـزـيزـ مـارـسـاتـ الـاسـتـدـامـةـ فـيـ الشـرـكـاتـ المـدـرـجـةـ عـنـ طـرـيقـ مـارـسـةـ صـلـاحـيـاتـكـ فـيـ الإـلـاءـ بـصـوـتـكـ وـنـقـلـ اـسـتـثـمـارـاتـكـ إـلـىـ هـذـهـ الشـرـكـاتـ.
- ✓ تُظـهـرـ الـبـحـوثـ وـالـأـدـلـةـ أـنـ الشـرـكـاتـ التـيـ تـتـبـنـىـ مـسـتـوـىـ أـرـقـىـ مـنـ مـارـسـاتـ الـاسـتـدـامـةـ وـالـأـدـاءـ الـاجـتمـاعـيـ وـالـبـيـئـيـ تـحـقـقـ أـدـاءـ مـالـيـ أـفـضـلـ وـقـيـمةـ اـسـتـثـمـارـيـةـ أـكـبـرـ عـلـىـ الـمـدىـ الطـوـيلـ.

*الاستراتيجيات الجوهرية للاستثمار المستدام بفئاتها الثلاث هي :

- 1- الفحص (سواء الإيجابي أو السلبي)
- 2- إشراك المساهمين
- 3- الاستثمار المؤثر.

معايير الاستدامة للمؤشر

فيما يتعلق بمعايير المؤشر على صعيد رصد قدرات الدول والحكومات العربية، فيأتي على صداره تلك المعايير، استثمارات الابتكار، استثمارات الاستدامة البيئية، الشركات مع

القطاع الخاص، مكافحة الاحتكار، استثمارات اللقاحات والوقاية الطبية، دعم وتهيئة البنية التحتية لشبكات وتقنيات التعليم والعلاج عن بُعد.

معايير الشركات

وفيما يتعلق بالمعايير الموجهة لرصد وتقييم جهود الشركات وكيانات الاستثمار العربية، فقد اعتمد مؤشر الاستثمار العربي المستدام» ASII2020 «، على 6 معايير وهي معيار المسؤولية المجتمعية، ومعيار استثمارات التقنية والذكاء الصناعي، ومعيار الشركات مع كيانات متطرفة، والقدرات الاستشرافية، واستثمارات المياه والطاقة المتتجدة، دعم جهود الحكومات في الأزمات الصحية، يذكر أن منتدى المستقبل للاستثمارات العربية أطلق مؤخرًا ليكون بمثابة»دافوس العرب«ولكن عبر التركيز بشكل محوري على تعزيز استثمارات التنمية المستدامة بعد جائحة»كورونا« من خلال دور المستثمرين العرب والترويج لفرص الاستثمارية في الدول العربية وإسرائيل، بما يحقق لشعوب المنطقة دولها مزيدًا من الازدهار والتقدم المستدام.